ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية الحقوق
College of Rights

The effects of internal and foreign labor in Iraq

Lect. Rasha Dhafer MohiAldeen
College of Political Science, Al-Nahrain University, Baghdad, Iraq
dr.rashadhafir@nahrainuniv.edu.iq

Article info.

Article history:
- Received 30 May 2022
- Accepted 16 Oct 2022
- Available online 1 Dec 2022

Keywords:
- Foreign labor.
- Iraqi labor.
- Community.
- Iraq.

Abstract: The issue of foreign labor is one of the important issues due to its side effects that directly affected the reality of the society of any country, whether it was from the social, economic, security and political sides, and this employment left positive and other negative effects on the reality of society, as stakeholders must And the legal and political decision in Iraq to take measures and procedures that would affect the process of organizing foreign labor and limit its negative effects on the reality of local employment.

© 2022 TUJR, College of Right, Tikrit University

أثار العمالة الاجنبية على العمالة العراقية
- دراسة في ضوء القانون العراقي-

م. رشا ظافر محي الدين
كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد، العراق
dr.rashadhafir@nahrainuniv.edu.iq

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٣٠ / ايار / ٢٠٢٢
- القبول : ١٦ / تشرين الاول / ٢٠٢٢
- النشر المباشر : ١/ كانون الأول /٢٠٢٢

الكلمات المفتاحية :
- عمالة اجنبية.
- عمالة عراقية.
- مجتمع.
- العراق.

الخلاصة: يُعَد موضوع العمالة الاجنبية من المواضيع المهمة نظرا لآثارها الجانبية التي اثرت وبشكل مباشر على واقع المجتمع لأي دولة، سواء كان ذلك من الناحية الاجتماعية أو الناحية الاقتصادية أو الناحية الامنية والسياسية، وهذه العمالة تركت اثارا ايجابية واخرى سلبية على واقع المجتمع، اذ يتوجب على اصحاب الشأن والقرار القانوني والسياسي في العراق من اتخاذ تدابير واجراءات من شأنها ان تؤثر على عملية تنظيم العمالة الاجنبية والحد من تأثيراتها السلبية على واقع العمالة المحلية, ودراسة أسباب ازدياد العمالة الاجنبية سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية إضافة الى الاحكام القانونية التي تنظم عمل الاجانب داخل العراق وما يمكن أن تترك من أثار على واقع العمل في العراق.

© ٢٠٢٢, كلية الحقوق، جامعة تكريت

المقدمة :

أخذت العمالة الأجنبية تشكل ظاهرة متعلقة بحالة التطور الذي بدأ يسود في كل المجتمعات في العالم ولاسيما المجتمع العراقي, ونتيجة للتغييرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في العراق بعد العام (٢٠٠٣) وما صاحب هذه التحولات من تطور وانفتاح أكبر على العالم والذي أدى بدوره الى دخول العمالة الأجنبية من أجل النهوض بمتطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وكذلك تغطية العجز في الموارد البشرية، وهذا التطور يمكن أن ينعكس على كافة النواحي لاسيما النفسية والاجتماعية للعمال وكذلك من الناحية الأمنية والإقتصادية والسياسية على البلد نفسه، وترجع أسباب إزدياد العمالة الأجنبية الى وجود موارد طبيعية غنية ومنها النفط والذي يشكل عامل جذب قوي من الدول الغنية الى الدول الفقيرة, اضافة الى ذلك، فإن التحول في العراق بعد (٢٠٠٣) أدى الى دخول هذه العمالة بسبب إنخفاض إجورها ولديها المهارة القوية والمؤهلة للعمل في أي مجال يعرض عليها, لكن هذا لايمنع من تأثير هذه العمالة داخل العراق،اذ إنها تؤثر على زيادة نسب البطالة والفقر، مما يفرض على الحكومة ان تضع شروط وقيود وإصدار قوانين خاصة من شأنها ان تعمل على كيفية تشغيل العمالة الأجنبية وكيفية تنظيم حقوقها وماعليها من واجبات وفرض عقوبات صارمة في حال مخالفة هذه العمالة للأنظمة والقوانين

الوطنية، وأيضا وضع خطط أمنية وإقتصادية وسياسية تضمن كيفية دخول هذه العمالة الى الداخل من أجل وضع الحماية المناسبة للأمن والإقتصاد الوطني.

اهمية البحث:

تعد العمالة الاجنبية من الامور التي يمكن أن تؤثر على المجتمع وخاصة على طبقة العمال، وينعكس ذلك على النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية، والتي تؤدي الى زيادة البطالة والفقر لأسباب عديدة منها انخفاض اجورها والامكانية والمؤهلات القوية التي تجعلها تتفوق في بعض الاحيان على العمالة الداخلية.

مشكلة البحث:

أثر إزدياد العمالة الاجنبية داخل العراق وقلة فرص العمل التي يمكن أن يحصل عليها العمال العراقيون, ونتيجة للظروف التي مر بها المجتمع العراقي من تهجير قسري من المحافظات العراقية وأيضا قلة فرص العمل التي يمكن أن يحصل عليها خريجوا الجامعات العراقية يمكن ان تثار هنا عدة تساؤلات وهي ماالمقصود بالعمالة الاجنبية؟ هي الاسباب التي أدت الى دخول العمالة الاجنبية الى داخل العراق بهذه الاعداد الكبيرة؟ وكيف عالجت القوانين العراقية تنظيم عمل الاجانب في العراق؟ وماهي الاثار التي يمكن أن تترتب على وجود العمالة الاجنبية داخل العراق؟ وهل هي أثار إيجابية أم أثار سلبية؟

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها، ان العمالة الاجنبية اثرت وبشكل مباشر على واقع العمل في العراق ايجابياً وسلبياً، سواء كان ذلك على الصعيد الاقتصادي والسياسي والامني والاجتماعي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث العلمي على عدة مناهج ولذلك اعتمد في بحثنا على المنهج التحليلي والاستنباطي من خلال تحليل النصوص القانونية ومدى انطباقها على محتويات الدراسة.

هيكلية البحث:

ينقسم البحث الى ثلاث مباحث، يتضمن المبحث الأول مفهوم العمالة الأجنبية ، كما يتضمن المبحث الثاني إجراءات تشغيل العمالة الاجنبية, أما المبحث الثالث فيتضمن الاثار والمخاطر والتحديات التي تترتب على إستقدام هذه العمالة.

المبحث الاول

العمالة الاجنبية (المفهوم – الأسباب)

يمكن القول بأن العمالة الاجنبية أخذت تشكل مصدر قلق للكثير من الحكومات والدول، ويكون هذا القلق ناجم عن سياسة كل دولة في تفضيل العمالة الاجنبية على العمالة الوطنية أو بالعكس ونظرا لتأثيرها الكبير على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية الداخلية، ممايتوجب عليها وضع خطط مناسبة لتقنينها بما لايتعارض والعمالة على مستوى الداخل، وبما لايؤثر على ارتفاع مستوى البطالة ومستوى الفقر، والعراق هو جزء من المنظومة الدولية التي تقصدها العمالة الاجنبية.

المطلب الأول / مفهوم العمالة الاجنبية

الفرع الأول: العمالة لغة

ويقصد بها حرفة العامل وأيضا يقصد بها جمع عمال ومفردها عامل والعامل هو كل من إرتبط بعقد عمل بصرف النظر عن نوع المهنة التي يزاولها.

ويقصد بالعمالة من الناحية الفقهية هي أجرة العامل أو رزقه وكذلك إعمال وتنصيب المهام للعمال في أماكن و ولايات مختلفة.[١]

الفرع الثاني: العمالة اصطلاحا

وهو مصطلح يشير الى الاشخاص الذين يبذلون الجهد الجسدي والنفسي والاجتماعي لإنتاج البضائع والخدمات حيث انهم يمدون الدولة بكل ما تحتاجه من خبرات وقوى وخدمات مطلوبة لتحويل المواد الخام الى منتجات وخدمات نهائية.

الفرع الثالث: مفهوم العمالة الاجنبية في التشريع العراقي

عرف قانون العمل العراقي رقم ٣٧لسنة٢٠١٥ في المادة الثالثة والعشرون أولا منه على ان العامل الاجنبي هو "كل شخص لا يحمل الجنسية العراقية يعمل أو يرغب في العمل في العراق بصفة عامل...."وتطرق ايضا الى الاحكام الخاصة بتنظيم عمل الاجانب في الفصل الخامس منه في المواد(٣٠-٣٦).[٢]

---

[١]. معجم المعاني العربية, معجم عربي عربي, على الرابط التالي: تاريخ اخر زيارة ٢١-١٠-٢٠٢٢الساعة ٥مساءا https://www.almaany.com

[٢]. قانون العمل العراقي رقم ٣٧لسنة ٢٠١٥.

وفي رأينا ان العمالة الاجنبية هي عبارة عن وفود مجموعة من العمالة سواء أصحاب حرف أو لاتوجد لديهم حرف معينة ويؤدي مجيء هذه العمالة الى مزاحمة عمال البلد في الاعمال والحرف وقد تؤدي في بعض الاحيان الى ازدياد معدل البطالة فيه.

والعمالة الأجنبية أيضا هم الأيدي العاملة القادمة الى بلد غير بلدها أي البلد الاجنبي عنها لغرض العمل سواء القادمين من بلدان عربية أو غير عربية والعمالة الوافدة لا تقتصر على جنس واحد بل على الجنسين (الذكور والاناث) على حد السواء، اذ انهم يرتبطون بعقود وكفلاء أو دون ذلك لمزاولة عمل ما, ويقصد بها أيضا هي المصطلح الذي يطلق على العمال الذين يأتون من خارج الحدود لأي دولة للعمل في شتى ميادين العمل سواء كانت هجرة شرعية أم غير شرعية للبحث في مستوى معيشي أفضل واللجوء الى الشعور بالامان.[١]

تتصف العمالة الاجنبية بعدة خصائص تجعلها مقبولة لدى عدد كبير من أصحاب الاعمال وشركات ومؤسسات القطاع الخاص لتدني المستوى التعليمي والثقافي لديها(العمالة الوافدة) وبالتالي لا تتطلب أجور كثير أو مرتفعة بعض الشيء وتقبل أيضا العمل في ظروف لا يستطيع المواطن العادي الداخلي تحملها أو قبولها برواتبها نظرا لضعف الرواتب التي تمنح لمثل هذه الأعمال التي قد تكون متدنية المستوى بالنسبة لمواطني البلد أنفسهم.[٢]

واحتضن العراق الكثير من العمال الاجانب إليه في أعوام سابقة والى الوقت الحاضر وكان معظمهم من جنسيات مختلفة كالفلسطينين والمصريين والسودانيين وغيرهم وكان الهدف من وراء قدومهم هو العمل والاستقرار وحصل بعضهم على الجنسية العراقية فيما بعد, أما في السنوات الاخيرة فقد امتلأت سوق العمل العراقية جنسيات مختلفة معظمها غير عربية وبدأت تعمل هذه العمالة الاجنبية في المراكز التجارية والمطاعم والقطاع الخاص، وأغلب هؤلاء من الجنسيات الاسيوية، وتقوم المكاتب العراقية بالتعاقد مع مكاتب في الدول التي يأتي منها العملون مقابل مبلغ من المال إضافة الى تكاليف السفر واستخراج الفيزا ثم يسافر العامل أو العاملة ويتم استقبالهم من قبل هذه المكاتب في العراق بعد أكمال الاجراءات

---

[١]. عفراء الامين، مي عبد الله واخرون, العمالة الوافدة وأثرها على معدلات البطالة في السودان بالتركيز على قطاع الخدمات (٢٠١٠-٢٠١٥), بحث منشور, مجلة كلية الدراسات التجارية, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, بلا عدد, ٢٠١٧, ص ٦-٧.

[٢]. عفراء الامين، مي عبد الله واخرون, المصدر ذاته, ص٧

الامنية واستخراج الإقامة وإجراء الفحوص الطبية لهم وتأمين سكن خاص بهم لحين التعاقد مع الاسر الراغبة باستضافتهم.[١]

المطلب الثاني / أسباب العمالة الاجنبية

أولا: الأسباب الإقتصادية

ان الاسباب هي عبارة عن رغبة الفرد في إظهار المجهود اللازم لتحقيق الاهداف التنظيمية بحيث يمكن ذلك الجهد من إشباع حاجات العامل، ومحاط بمختلف التأمينات الاجتماعية ضد حوادث العمل والامراض المهنية والبطالة فهذه العوامل لها الدور الكبير لانها تنعكس على أداء الموظف حيث ان الفرد يوجه كل طاقاته وإمكاناته ليستغلها داخل مجال عمله للوصول الى طموحاته وأهدافه, وإشباع لحاجاته الاساسية والمعيشية.[٢]

ويعاني العراق من بطالة مزمنة توارثها عبر الاجيال وازدادت مع مرور الزمن وتعاقب فترات الحكم التي أتت للسلطة بعد العام (٢٠٠٣)، وحسب إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

وهذه الاسباب هي التي دعت أصحاب العمل الى الاستغناء عن الايدي العاملة العراقية واستبدالها بالايدي العاملة الاجنبية الوافدة وهي كما يأتي:

١. انخفاض إجور العمالة الاجنبية: من العوامل الرئيسية لوجود العمالة الوافدة في العراق بكثرة متزايدة هي إنخفاض الإجور المدفوعة لهم وقبولهم بأدنى المبالغ المالية شهريا إضافة الى ذلك سوء الاوضاع الاقتصادية وانتشار البطالة في الدول التي تصدرهذه العمالة, وهذا يعني ان العراق يعتبر مصدر جذب للعمالة من كل الجنسيات الافريقية والاسيوية وذلك لارتفاع الاجور بالنسبة لهم وتوفر فرص العمل بكثرة وإرتفاع مستوى الخدمات بالنسبة لهم .
٢. ضعف مهارة العمالة المحلية :عدم رغبة الأفراد عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني واندفاعهم الى الكليات النظرية من أجل الحصول على الشهادة الجامعية في سبيل الحصول على الوظيفة التي تليق بهم، كانت السبب وراء الاعتماد على العمالة الاجنبية، فالفرد العراقي وفي احيان كثيرة

---

[١]. نبيل جعفر عبد, العمالة الاجنبية في العراق, مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن, ك١ ,٢٠١٨, على الرابط الالكتروني التالي: تاريخ اخر زيارة ٣٠-٥-٢٠٢٠ الساعة ١٠صباحا
http://www.ahewar.org/

[٢]. مجاهد رشيد, أثر دوافع العمل والتحفيز كوسيلة لتحقيق الرضا الوظيفي والأدراء في العمل, بحث منشور في مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي, الجزائر, جامعة التكوين المتواصل, الجزائر, ص ٩٩-١٠٠.

لايقبل بالعمل اليدوي, وهذا بدوره يؤدي الى استيراد الاعداد الهائلة من العمالة الوافدة والاعتماد عليهم.

٣. إرتفاع مستوى دخل الافراد العراقيين: من المعلوم ان دخل الفرد في العراق قبل عام ٢٠٠٣ لايتجاوز الثلاثة الاف دينار وبما يعادل دولارين ونصف الدولار، أما بعد عام ٢٠٠٣ أصبح دخل الفرد يتجاوز أحيانا المليون ونصف المليون دينار, المقصود هنا شرائح معينة من الموظفين. مما يعني انه لم يعد بحاجة الى ان يعمل عمل إضافي ليوفر دخل أكبر له، وهذا جعله يستعين بخادمات اجنبيات وجليسات أطفال لأولاده وتدبير شؤون المنزل وغيرها التي لا تكلفه الشيء الكثير من النقود .

٤. دور المرأة في المجتمع : لاشك ان دور المرأة بعد عام ٢٠٠٣ اختلف كثيرا عن الفترة السابقة، اذ اصبح دورها في المجتمع يأخذ جانبا اخر في مجال الطموح المتزايد ودخولها في مجال التعليم ابتداءا من الدراسة الابتدائية وصولا الى حصولها على الشهادة الجامعية، وبعد ذلك تمارس دورها الفعال في المجتمع والحياة السياسية والمشاركات داخل المنظمات الحكومية وغير الحكومية، فلم يعد لديها الوقت الكافي لتقوم بأعمال المنزل وتربية الأطفال والتنظيف وغيرها فأعتمدت على المربيات الاجنبيات من الخارج.[١]

نتيجة لتزايد نسبة البطالة في العراق الى أعداد غير مسبوقة بعد العام ٢٠٠٣ وما لها من أثار خطيرة وكبيرة على المجتمع والفرد خاصة، اذ انعكس ذلك على توافد اعداد كبيرة من العمالة الاجنبية بشكل كبير جدا وبفترة زمنية قياسية. كما ان هناك اسباب اخرى تعمل على زيادة دخول العمالة الاجنبية الوافدة الى العراق، وهي تجنب العمالة العراقية للعمل في عدد من المهن لأسباب اجتماعية ونفسية وأيضا لتدهور الاوضاع الأمنية في بعض المناطق مما أدى الى عدم وصول العمالة الوطنية اليها, اذ ترتكز معظم العمالة الوافدة باللأخص الاسيوية منها في قطاع الخدمات والقطاعات الاخرى, كما ان تدني المستوى الثقافي والتعليمي والاجتماعي للعمالة الاجنبية وحالة الفقر التي يعيشها هؤلاء في بلدانهم، يجعلهم يقبلون

---

[١] .د. بسمة رحمن عودة, العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار, دراسة إجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية, بحث منشور في مجلة أوروك للعلوم الانسانية, جامعة المثنى, مجلد٨, العدد٣, ,٢٠١٥, ص٧-٨.

بأقل الاجور في ظروف صعبة لا يتحملها العامل العراقي في القطاعات العامة والخاصة وكذلك الشركات.[١]

ومن الاسباب الاقتصادية الاخرى، هي تفرغ العامل الاجنبي للعمل بشكل كامل دون أي التزامات أخرى, ونظرا لحاجته المادية الملحة يكون أكثر حرصا على اتقان عمله وبأفضل صورة ممكنة والتمسك به الى أقصى درجة أكثر بكثير من العامل العراقي، كما إن زيادة ساعات العمل التي يعمل بها العامل الاجنبي اكثر بكثير مقارنة بالساعات التي يعمل بها العامل العراقي، كما ان مطالبة العمال العراقيين بزيادة اجورهم خلافا للعمالة الاجنبية, ومن جانب أخر إمتلاك العمالة الاجنبية الوافدة للعراق مهارات عالية تكون في أغلب الاحيان أعلى من نظيراتها العراقية.[٢]

ومن الاسباب التي يمكن أن تضاف الى الدوافع الاقتصادية لزيادة العمالة الاجنبية الى العراق هو عدم صياغة الموازنة بالشكل الصحيح لغرض التوسع في اقامة المشاريع الاستثمارية التي من شأنها خلق فرص عمل جديدة او عن طريق دعم القطاع الخاص وانشاء مؤسسات مختلطة من شأنها اتاحة الفرصة للخريجين للعمل في هذه المؤسسات ولعدم وجود مثل هذه المشاريع الاستثمارية والتوجهات من قبل الحكومة لاستقطاب الخريجين والقضاء على البطالة والتي تعد الاخيرة السبب الاساسي لهجرة الشباب الخريجين للبحث عن فرص عمل خارج أرض الوطن.[٣]

ثانيا: الاسباب الاجتماعية

أولا :الفقر :

يعد الفقر في مقدمة الأسباب الاجتماعية لإندفاع العامل العراقي للبحث عن العمل، لان نسبة الفقر في العراق تشكل حوالي أكثرمن (٣٠%) حسب إحصاءات وزارة التخطيط أي مايعادل ثلث سكان العراق. ولا يختلف الواقع الديموغرافي في العراق عن دول العالم حيث تتركز نسب الفقر في محافظات وأخرى تكون تحت المستوى العالمي المسموح به للفقر والبعض الاخر يكون فوق خط الفقر. وبالنتيجة يؤدي الى

---

[١]. بلا, العمالة الوافدة تفاقم مشكلة البطالة في العراق, مقالة منشورة على وكالة يقين الاخبارية, حزيران٢٠١٧, على الرابط الالكتروني الاتي:تاريخ اخر زيارة ٢-٦-٢٠٢٠ الساعة ٥عصرا https://yaqein.net/

[٢]. عادل عبد الزهرة شبيب, هل تؤثر العمالة الاجنبية الوافدة على الفرص في العراق, مقالة منشورة في جريدة الزمان, شباط٢٠١٩, على الرابط الالكتروني الاتي: تاريخ اخر زيارة ٢-٦-٢٠٢٠السباعة ٧مساءا https://www.azzaman.com/

[٣]. كميلة عبد الواحد هادي, مستويات البطالة المرتفعة في الاقتصاد العراقي ودور العمالة الاجنبية الرخيصة, مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء ,تشرين الثاني, ٢٠١٩.

إنخفاض المستوى الصحي والتعليمي والحرمان من الحصول على السلع المعمرة والادخار للنقود مستقبلا والمستوى التعليمي الجيد لإفراد أسرة العامل وفقدان الضمان لمواجهة الحالات الطارئة والازمات كالمرض وغيرها.

ثانيا: الحروب والأزمات :

إن المجتمع العراقي تعرض الى حروب وأزمات عدة منها الحروب العسكرية بداية عام (١٩٨٠) وبعدها جاءت حرب الخليج التي فرضت على الشعب العراقي الحصار الاقتصادي عام (١٩٩٠) ودام لفترة طويلة بعد ذلك جاء الاحتلال الامريكي للعراق والذي كان الاسوأ حيث أدى الى نهاية المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الاخرى التي أثرت على الشعب العراقي وفي عام (٢٠٠٣) توقف الانتاج في القطاعات الاساسية للعراق وهي الصناعة والزراعة أضافة الى تعطيل المؤسسات الاجتماعية وساعد ذلك على زيادة نسبة العاطلين عن العمل مابين صفوف المجتمع العراقي واثرت بالتالي على اقتصاده بشكل كبير جدا.

ثالثا: الهجرة الداخلية

أثرت التحديات التي رافقت حرب العراق لعام (٢٠٠٣) دمار للبنى التحتية للمجتمع العراقي وأصبحت مؤسساته المجتمعية عرضة للتدمير والخراب وجاء بعد ذلك الهجوم من قبل تنظيم داعش الارهابي أدى ذلك الى هجرة الكثير من العوائل وكانت هذه أبرز المشكلات التي تواجه الامن الانساني للمهجرين, إذ أدى هذا التهجير الى تدفق أعداد كبيرة من السكان الى مناطق عديدة في مختلف أنحاء العراق والتي تعد أكثر أمانا، كل ذلك يكون من العوامل الاجتماعية التي تؤدي الى اندفاع الافراد للبحث عن عمل ملائم لهم, وهذا بمجموعه اثر وبشكل كبير على ازدياد العمالة الاجنبية بدلا من العمالة الوطنية.

رابعا: حل بعض المؤسسات الرسمية

بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ قامت القوات الامريكية باقرار العديد من القوانين كان من أبرزها حل بعض المؤسسات والوزارات الرسمية والتي كان يعمل فيها الكثير من الموظفين والعاملين، وأدى هذا الى تسريح هؤلاء العمال والموظفين من العمل مما أثر بشكل كبير على زيادة نسبة البطالة المقنعة داخل المجتمع العراقي مما يجعل نسبة العاطلين عن العمل أكثر بكثير, مثل حل وزارة التصنيع العسكري وحل محلها وزارة العلوم والتكنولوجيا وإحالة الكثير من الموظفين على التقاعد.

خامسا: الأمية :

إن أغلب الدراسات العلمية تربط بين الفقر وانخفاض المستوى التعليمي للأفراد وأرتفاع مستوى الامية وبالتالي انخفاض الدخول والذي يشكل بدوره مظهر من مظاهر الفقر والتخلف حيث إن للتعليم أثاره البعيدة المدى فهي تمتد الى الاجيال القادمة حتى يجعل الفقر طبقة معوقة داخل المجتمع لا تستطيع النهوض والتطور به الى مستوى أكبر في المستقبل.

سادسا: الفساد الاداري والمالي

ان من المظاهر الرئيسية لزيادة خروج الافراد من سلك عملهم في الدولة هي نسبة الفساد التي انتشرت داخل المؤسسات الخاصة والحكومية والتي تهدد عملية سيرها وتقف أمام تحقيق أهداف الدولة المنشودة نحو تقدم البلد وازدهاره ,اذ يعتبر الفساد من العوامل التي تساعد على تفشي مظاهر الفقر في العراق باعتبار إن الفقر والعوز يمثل التكلفة الاجتماعية التي يدفعها العمال داخل المجتمع نتيجة للفساد الموجود من خلال معاناتهم الكبيرة في سد الحاجات الضرورية لهم ولافراد أسرهم[١], وعلاقة الفقر بتشغيل العامل الاجنبي هو ان الاخير يستغل نقاط الضعف الموجودة داخل المجتمع العراقي لصالحه من اجل الحصول على الهدف الذي جاء من اجله.

المبحث الثاني

إجراءات تشغيل العمالة الاجنبية

إن لكل عمل أو وظيفة قانون أو تعليمات تنظمه وتبين كيفية ممارسة حقوق العاملين وكيف يمكن أن يلتزموا بواجباتهم دون أخلال بوظائفهم المنصوص عليها قانونا, وفي هذا المبحث سنتطرق الى إجراءات التشغيل للعمالة الاجنبية.

المطلب الاول / شرط الإجازة أو رخصة العمل

في البداية لابد من القول بأن العمالة الاجنبية على مختلف جنسياتها تؤثر على الامن والاقتصاد والحياة الاجتماعية داخل كل بلد ممكن أن تتواجد فيه ويمكن أن تشكل خطورة على سياسات البلدان التي توجد فيها إذن يجب أن توجد هناك شروط لدخول العمالة الاجنبية للعمل في العراق ,وهذه الشروط منها ما يتعلق بالعامل نفسه ومنها ما يتعلق بصاحب العمل ,حيث فرق المشرع العراقي بين الأجنبي خارج

---

[١]. نجم قاسم حسين, دراسة عن الفقر والبطالة في العراق... متلازمة الازمات, المؤتمر العلمي الأول, وزارة العمل والشؤون الاجتماعية,بحث منشور في مجلة المؤتمر, أيلول ٢٠١٦, ص١٣-١٥.

العراق والمقيم فيه والمقيم في العراق ويريد العمل فيه. بالنسبة للحالة الأولى لحالة الاجنبي خارج العراق ويريد العمل فيه وضع المشرع العراقي شرطين لدخول العامل الأجنبي وتشغيله في العراق وهما:

نصت المادة (٢٨) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥) على ما يأتي:[١]

(يحظر على الإدارات وأصحاب العمل تشغيل أي عامل أجنبي بأي صفة كانت ما لم يكن حاصلا على إجازة العمل التي تصدرها الوزارة مقابل رسم يحدد بتعليمات يصدرها الوزير) .

والمادة (٢٩) نصت على الاتي :(يحظر على العمل الأجنبي الالتحاق بأي عمل قبل الحصول على إجازة العمل).

ومعنى الاجازة هنا هو الإذن الذي يمنح للأفراد الاجانب من الجهات الإدارية المحتصة للسماح لهم بالعمل بعد تحقق الشروط القانونية اللازمة لذلك.[٢]

نجد من خلال النصوص أعلاه إن المشرع العراقي ذكر في قانون العمل النافذ وبشكل صريح على شرط الإجازة الذي يجب أن يحصل عليه العامل من الجهات المختصة بناءً على إجراءات وشروط حددها القانون, وكان السبب وراء وضع المشرع العراقي مثل هكذا نص هو حرصا منه على ضمان عدم تسلل أي شخص الى الأراضي العراقية والذي بدوره يؤدي الى حماية أمن البلد الوطني من الاخطار التي يمكن أن تأتي من وراء العمالة الاجنبية والتي تكون بحالة التسلل مخالفة للشروط القانونية والتعليمات .وفي نفس السياق وضع المشرع العراقي شروط محددة يجب الاخذ بها عند منح الاجازة وهذه الشروط هي (المادة(٤) من التعليمات الخاصة بممارسة الاجانب العمل في العراق رقم (١٨لسنة١٩٨٧):[٣]

١. مدى حاجة العراق الى الأيدى العاملة الاجنبية على ضوء ما يتطلبه الاقتصاد الوطني ومتطلبات كا محافظة بعد التثبت من ذلك من قبل دائرة العمل والتدريب المهني في بغداد وأقسام العمل في المحافظات.
٢. تأييد الدوائر الأمنية المختصة بعدم وجود مانع أمني من إشتغال الشخص الأجنبي في العراق.

---

[١]. المادة (٢٨) من قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥), منشور بالعدد ٤٣٨٦في جريدة الوقائع العراقية.

[٢]. عبد الامير علي موسى, النظام القانوني للترخيص أو الاجازة في التشريع العراقي, رسالة ماجستير, جامعة بغداد, ١٩٨٧, ص١٠٦.

[٣]-التعليمات الخاصة بممارسة الاجانب العمل في العراق رقم (١٨ لسنة ١٩٨٧), العدد١٨, نشر نتاريخ١-١-١٩٨٧.

ويمكن القول إنه لإعتبارات كثيرة قد يسمح للاجنبي أو لايسمح له بالعمل منها حاجة الاقتصاد الوطني للأيدي العاملة وفي هذه الحالة يمكن للعامل الأجنبي العمل في أي قطاع يحتاج الى العمالة الاجنبية بعد التأكد من عدم وجود من يستطيع القيام بالعمل المطلوب من عمال البلد أنفسهم. [١]

المطلب الثاني / دخول البلاد بطريقة مشروعة

يجب أن يكون دخول العامل الاجنبي بطريقة مشروعة طبقا للقوانين والانظمة الخاصة بالاقامة المنصوص عليها، وذلك عن طريق الحصول على موافقة السلطات المختصة للدخول الى العراق وعليه نص المشرع العراقي في قانون إقامة الأجانب العراقي رقم (١١٨ لسنة ١٩٨٧) على رخصة أو سمة الدخول في المادة (٦) منه إذ نصت هذه المادة على ما يلي:[٢]

(الموافقة على دخول الاجنبي أراضي الجمهورية العراقية يؤشر في جواز سفره من القنصل العراقي أو من يقوم مقامه أو أي جهة ترعى مصالح الجمهورية العراقية في الخارج أو من يخوله الوزير) ويتضح من هذه المادة إن سمة الدخول أمر في غاية الأهمية، فالشرط الأساسي هنا هو وجود التأشيرة في جواز سفر العامل الأجنبي وسمة الدخول يجب أن تكون لأغراض العمل.ومن الشروط الذي ذكرها قانون الاقامة العراقي عن دخول الاجنبي الى الاراضي العراقية هي ما ذكرته المادة المادة(٣) منه:

أولا: أن يكون لديه جواز سفر أو وثيقة سفر نافذة لمدة(٦أشهر) وصالحتين لدخول العراق أو الخروج منه.

ثانيا: أن يكون حائزا على على سمة الدخول نافذة المفعول عند دخولة مؤشرة في جواز سفره أو وثيقة سفره بختم الخروج عند مغادرته لها.

ثالثا: ثبوت خلوه من الامراض السارية والمعدية والعوز المناعي المكتسب على وفق القانون.

رابعا: أن يسلك في دخوله وخروجه من والى اراضي جمهورية العراق المنافذ الحدودية الرسمية بعد التأشير على جواز أو وثيقة سفره بختم الدخول عند خروجه الى جمهورية العراق وبختم الخروج عند مغادرته لها.

---

[١]. د. غالب علي الداووي, شرح قانون العمل وتعديلاته, ط٣, دار وائل للنشر, الاردن, ٢٠٠٤, ص٨٧.

[٢]-التعليمات الخاصة بممارسة الاجانب العمل في العراق رقم (١٨ لسنة ١٩٨٧).

المطلب الثالث / شروط اخرى

إن شرط الحصول على الاجازة وشرط الدخول بصورة مشروعة ووجود تأشيرة دخول هناك شروط أو ضوابط أخرى يستوجب توافرها في العامل الاجنبي لكي يتمكن من العمل في العراق وهي:[١]

١. السن: يعتبر عاملا مهما في تحديد مدى صلاحية العامل الاجنبي لأداء العمل المطلوب منه إنجازه حيث نص قانون العمل العراقي النافذ في المادة (٨) منه على ما يأتي: (الحد الأدنى لسن العامل في جمهورية العراق هو (١٥) خمسة عشر عام).

٢. يجب أن يكون العامل الاجنبي قد دخل الى البلد بطريقة مشروعة وطبقا للقوانين والانظمة المعمول بها.

وفيما يتعلق بإجراءات الحصول على إجازة فقد أشار القانون إليها, إذ تبدأ الاجراءات بمرحلة تقديم الطلب للحصول على إجازة أو رخصة عمل وهي مرحلة تصنف خلالها الوثائق وفق الاجراءات التي نص عليها القانون مع الجهات المختصة[٢]. ومن الاجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية في تحديد عمل الاجانب في البلاد حيث أصدر مجلس الوزراء قرارا خاصا بتنظيم العمل للاجانب يلزم أصحاب الشركات وأصحاب العمل بأن تكون نسبة العراقيين (٥٠%) بين العاملين على الاقل, من أجل توفير فرص عمل للشباب العراقي إذ إن القرار يعطي الحق للشركات الاجنبية العاملة في العراق بأن توظف الف عامل أجنبي كحد أقصى بيد إن بعض الشركات أصبحت تتحايل على القواعد والقوانين والتعليمات الداخلية وتقوم بجلب أعداد كثيرة تصل في بعض الاحيان الى أكثر من خمسة الاف عامل وتقوم بتوزيعهم في السوق بالاتفاق مع بعض أصحاب المكاتب الخاصة وهو ما يعرض المسؤولين عن هذه المخالفات ويتعرضون أيضا للغرامة المالية وترحيل العمالة الفائضة.[٣]

ولكن نجد إن المشرع العراقي لم ينظم عمل الاجانب لحد الان وعلى الرغم من مضي أكثر من أربعة أعوام على إصدار قانون العمل النافذ لم تصدر أي تعليمات لتشغيل الأجانب إذ لا تزال التعليمات السابقة هي النافذة في الوقت الحالي بالرغم من تناقضها مع قانون العمل الحالي وذلك يعود لأسباب

---

[١]- قانون العمل العراقي النافذ رقم (٣٧) لسنة (٢٠١٥).

[٢]. أسيل عمر مسلم, التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق (دراسة مقارنة) , مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, كلية القانون، جامعة بابل, المجلد ٩, العدد ٣, ٢٠١٧, ص ٥٦٨.

[٣]. نبيل جعفر عبد الرضا, العمالة الاجنبية في العراق, مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن, العدد ٦٠٧٦, ٢٠١٧, على الرابط الالكتروني الاتي:تاريخ اخر زيارة ٥-٦-٢٠٢٠الساعة٩صباحا. http://www.ahewar.org/

منها, إختلاف السياسة التشريعية بالأخص فيما يتعلق بإستثناء العرب من الحصول على إجازة العمل, والتي تناقض تعريف العامل الأجنبي في القانون الحالي بوصفه كل من لا يحمل الجنسية العراقية وهذا يعني إن رعايا الدول العربية مشمولون أيضا بشرط الحصول على إجازة العمل, ونعني هنا ليس قانون العمل وانما تشريع خاص للعمال الاجانب.

إن المعالجة الحقيقية لمشكلة العمالة الاجنبية الوافدة هي التركيز على حماية العامل العراقي وأعطاؤه الاولوية في العمل لدى المؤسسات كافة , ويكون ذلك من خلال رفع الرسوم المفروضة على أصحاب العمل الراغبين بتشغيل الأجانب من أجل رفع كلفة العامل الأجنبي وأيضا التوسع في منح أجازات العمل للاجانب وتفعيل دور لجان التفتيش التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية لتفتيش أماكن العمل والتأكد بشكل أساسي من تأشيرات للعمال الاجانب وإجازات العمل والاقامة وإجراء التفتيش الأمني للمناطق التي يتواجد فيها العمال الاجانب وذلك من أجل عدم تحولها الى بؤر للجريمة والاضرار بأمن المجتمع والدولة ككل والاسراع أيضا بإصدار تعليمات تشغيل الأجانب وأن تتضمن تلك التعليمات عقوبات مشددة على المخالفين لأحكامها.[١]

ولنقابة العمال الدور الرئيسي في الأطار القانوني لوجود العمالة الأجنبية في العراق إذ تعتبر هي الممثل الشرعي الأول للعمال وهنا يأتي دور العمال في الدفاع عن حقهم وذلك بمطالبة النقابة برفع دعوى ضد كل من يقوم بالتعاقد مع الشركات العراقية والاجنبية عند مخالفته لقانون الاستثمارالعراقي النافذ الذي فيه ضمان العمالة العراقية من خلال نص المادة(٢) ثالثا منه على:"تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات السوق وتوفير فرص عمل للعراقيين", وأيضا عند مخالفة قانون العمل والذي يعد الحامي الاساسي لحقوق وحريات العمال العراقيين.[٢]

ومن جانب أخر يمكن القول بأن حرية التعاقد في العمل تكون من ضمن مسؤولية صاحب العمل وهو أمر مستقر عليه يدخل ضمن الحريات الأساسية لكل فرد موجود داخل المجتمع فلا يجوز إلزام صاحب العمل بقبول عامل رغما عنه ولا الحاق عامل بخدمة صاحب العمل رغما عنه أيضا. إذ ان هذه الحرية كبقية الحريات تخضع في ممارستها لضوابط وأسس تكون الغاية منها التوفيق بين ممارسة كل فرد للحريات المكفولة له دستوريا وقانونيا مع باقي الحقوق والحريات للأشخاص الاخرين وعليه فإن

---

[١]. عامر حسن شنته, عمالة وافدة, مقالة منشورة على موقع مجلس القضاء الاعلى, أيلول ٢٠١٩, على الرابط الالكتروني الاتي:تاريخ اخر زيارة ٦-٦-٢٠٢٠الساعة ١ظهرا.
https://www.hjc.iq/

[٢]. قانون الاستثمار العراقي النافذ رقم ١٣لسنة٢٠٠٦.

المصلحة الوطنية تقتضي بفرض القيود على العمالة الاجنبية وذلك من أجل حماية العمالة الداخلية من خطر البطالة أو تقليل الاجور أو الفقر والتي ممكن أن تصيبهم من جراء مزاحمة العمالة الاجنبية لهم والتي في أغلب الاحوال تقبل بأدنى الاجور. ومن المهم هنا أن نذكر إن العرف الدولي والداخلي يقر بأن العمل داخل البلد هو من حق مواطني البلد أنفسهم وانه لا يجوز الاشتغال من قبل العمال الاجانب وغيرهم في البلد بالطرق المشروعة الا عند إقتضاء الحاجة ويكون ذلك بالطرق المشروعة قانونا خصوصا في المجالات أو الاماكن التي تنعدم أو تقل فيها الأيدي العاملة الداخلية (الوطنية) ويمكن القول إن القيود على عمل الاجانب التي تم ذكرها أنفا وضعت من أجل تنمية الموارد البشرية حسب متطلبات سوق العمل الداخلي وتوفير فرص عمل أكثر للعراقيين وهناك الكثير من القوانين والانظمة والتعليمات التي تقيد العمالة الاجنبية وتفسح مجال أكثر للعمالة العراقية (الداخلية) نذكر منها قانون العمل وقانون الضمان الاجتماعي وقانون إقامة الأجانب .[١]

المبحث الثالث

العمالة الأجنبية وأثارها على العمال في العراق

لاشك ان العمالة الداخلية والعمالة الاجنبية لها الاثر الكبير على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والامنية، وهذه العمالة تركت اثارا ايجابية واخرى سلبية على واقع المجتمع، اذ يتوجب على اصحاب الشأن والقرار القانوني والسياسي في العراق من اتخاذ تدابير واجراءات من شأنها ان تؤثر على عملية تنظيم العمالة الاجنبية والحد من تأثيراتها السلبية على واقع العمالة المحلية.

المطلب الاول / الاثار الايجابية للعمالة الاجنبية على واقع العمل في العراق

يترتب على توافد العمالة الاجنبية في العراق بعض الاثار الايجابية وخاصة على واقع المجتمع والاقتصاد، كما يمكن أن تكون لها بعض الاثار السلبية على واقع العمل والعمال في العراق وفيما يلي تفصيل أثار العمالة الاجنبية على واقع العمل في العراق والتي ستكون الاثار الايجابية كمطلب أول والاثار السلبية كمطلب ثاني وعلى النحو التالي :

يمكن القول إن العمالة الأجنبية لها آثار ونتائج ايجابية على واقع العمل داخل العراق، خاصة وانها تمثل قوة شرائية قوية وكبيرة، وهذا يؤدي الى زيادة الطلب على العقارات وكثرة الطلب على الاستثمار وهو الأمر الذي يساهم في إنعاش الاقتصاد والإنتاج الوطني وذلك لأن إجور العامل الأجنبي تكون أرخص

---

[١]. زهراء جبار الكناني, العمالة الأجنبية في العراق :طوفان بشري يغرق العاطلين عن العمل, شبكة النبأ المعلوماتية, أب ٢٠١٦ على الرابط الالكتروني الاتي:تاريخ اخر زيارة ٦-٦-٢٠٢٠الساعة٣ظهرا/https://m.annabaa.org

بكثير من العامل الداخلي مما يزيد من المنتوجات الوطنية بكلفة أقل. ومن الاثار الايجابية لوجود العمالة الأجنبية كثرة التجارة الداخلية والخارجية فمن ناحية التجارة الداخلية اشتغال العامل الأجنبي في بيع البضاعة وتحميل المنتوجات عبر المحافظات وبأقل الاجور وأيضا الأمانة في العمل والسبب في ذلك يعود الى حاجة العمال الأجانب للحصول على الأموال حتى ولو كانت قليلة لتحويلها الى أهله في البلد الذي يعيش فيه أصلا. ومن ناحية التجارة الخارجية فإن إصرار العامل الأجنبي على العمل بإخلاص ولو كان بأقل الأثمان يجعل تشغيل المعامل والورش التي تنتج البضائع المعدة للتصدير مما يعود بالمردود المادي الجيد وبأقل التكاليف, وهذا بدوره يؤدي الى التوسع في إنتاج أكثر مع إنخفاض إجور العمال الاجانب بالتأكيد وتؤدي العمالة الأجنبية دور محوريا في سد النقص ومعالجة القصور الذي يمكن أن يوجد في الوظائف والأعمال التي يمتنع عنها المواطنون العراقيون القيام بها ومن جانب أخر تساهم العمالة الأجنبية في إرتفاع معدلات الربح للقطاع الخاص أيضا من ناحية إنخفاض إجورها بالمقارنة مع تكاليف العمالة الوطنية وفضلا عن ذلك فإن العمالة الأجنبية بما تملكه من مهارات وخبرات توفر تكلفة التدريب والتأهيل بالنسبة للعمال الوطنيين, ويمكن القول أيضا إن بعض العمالة الأجنبية توفر جانب العمل بالنسبة للعمالة الوطنية وذلك بما تفرضه السلطات والمحاكم من إجراءات شديدة وصارمة لدخول العمال الأجانب وذلك كله من أجل عدم الإضرار بالأمن والإقتصاد والمجتمع العراقي الداخلي , فدخول العمال الأجانب يجب أن يتم وفق شروط محددة وقانونية وفي حال تم التجاوز على هذه الشروط والإجراءات فسيعرض أصحاب المكاتب والشركات الى المحاسبة والجزاء القانوني اللازم .[١]

ومن الاثار الايجابية ايضا، إن أصحاب العمل يفضلون توظيف العامل الاجنبي لإنه يرغب ويقبل بالعمل بوظائف وأعمال لايرغب فيها العمال المحليون بسبب ثقافة العيب وغيرها من الحجج، والتي يراها العامل الاجنبي فرصة للقبول بهذه الاعمال بما يعود عليه من الاموال للاستفادة منها في بلدانهم. ومع إن الحكومة العراقية قد وافقت في ايلول (٢٠١١) على دخول العمالة الاجنبية الى الشركات الأجنبية المتعاقدة مع الحكومة الى العراق حتى من دون انتظار صدور إجازات العمل من وزارة العمل والشؤون الإجتماعية وهذا كله من أجل سد النقص في الايدي العاملة العراقية للعمل في هذه الشركات. وعلى الرغم من إن نسبة البطالة في العراق قد بلغت حوالي (١٦%) بحسب وزارة التخطيط في العام (٢٠١٢) ألا إن الأيدي العاملة الاجنبية وجدت فرص عمل كثيرة في مجالات عديدة وبالأخص في قطاع الخدمات العامة والخاصة وذلك بسبب انخفاض تكاليفها بالمقارنة مع اجور الأيدي العاملة الوطنية, وبالنتيجة لا

---

[١]. أسيل عمر مسلم, مصدر سبق ذكره, ص ٥٧١.

تجد الأيدي العاملة الأجنبية أية صعوبة للعمل في مختلف مجالات العمل المتاحة أمامها والتي يستصعبها العمال العراقيون أنفسهم مثل خدمة المطاعم وتنظيف المرافق الصحية ..الخ .[١]

ويمكن القول هنا إن العامل الاجنبي بحكم وضعه المادي الصعب جدا وبعد المسافة الكبيرة التي قطعها من بلده للوصول الى العراق يكون بالضرورة أكثر حرصا على إتقان عمله ويعمل بأفضل طريقة لكسب رضا صاحب العمل حتى يمكنه من البقاء لمدة أطول في العمل بدلا من ترحيله. وبسبب مفاضلة العامل الأجنبي على العراقي لبساطته ولقلة تكاليفه وأيضا كثرة ساعات العمل بالمقارنة مع العامل العراقي فلابد هنا من التأكيد على الحفاظ على الحقوق المالية للعمال الأجانب واسترجاعها من أصحاب العمل قبل ترحيلهم من العراق. وفي السياق ذاته أعلنت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية إنها ماضية في وضع ضوابط جديدة لتنظيم ساعات العمل وتحديد أيام عطل للعمال الاجانب وأيضا إلزام الشركات الاستثمارية التي وقعت عقود عمل مع وزارة العمل أن يكون نصف الأيدي العاملة في تنفيذ مشاريعها من العراقيين.[٢]

المطلب الثاني / المخاطر والتحديات المترتبة من العمالة الاجنبية على واقع العمل في العراق

من المعلوم إن تزايد أعداد العمالة الوافدة (الأجنبية) الى العراق وأيضا الاعتماد عليها ينجم عنها مخاطر كثيرة في مختلف المجالات سواء أكانت الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأمنية والتي تؤثر بشكل رئيسي على المجتمع و الاقتصاد والامن القومي و النظام السياسي, وسوف نقوم بتفصيل هذه المخاطر على النحو الاتي:

أولا: المخاطر الاجتماعية

يمكن القول، إن المخاطر الاجتماعية للعمالة الأجنبية يمكن أن تلاحظ داخل المجتمع العراقي خاصة وإنه يتميز من حيث كونه من المجتمعات المحافظة من حيث الدين والعادات والتقاليد ووجود العمال الاجانب من مختلف بلدان العالم مع إختلاف عاداتهم وتقاليدهم ولغاتهم والقيم الإجتماعية الموجودة في مجتمعاتهم بالضرورة تلعب دورا مهما في التأثير على البيئة الاجتماعية وعلى سلوكيات الافراد العراقيين

---

[١]. وسيم باسم, اليد العاملة في العراق: الاجنبية أفضل لأنها أقل كلفة, مقالة منشورة على مجلة إيلاف الالكترونية, ك١, ٢٠١٢, على الرابط الالكتروني الاتي:تاريخ اخر زيارة ٧-٦-٢٠٢٠,الساعة ١٠صباحا.
https://elaph.com/Web/news

[٢]. مناف الساعدي, العمالة الاجنبية في العراق أحد أسباب إرتفاع معدل البطالة, موقع DW ثقافة ومجتمع, حزيران ٢٠١١, على الرابط الالكتروني الاتي:تاريخ اخر زيارة٧-٦-٢٠٢٠الساعة١٢ظهرا.
https://www.dw.com/ar

وقد يؤدي في بعض الاحيان الى النتائج السلبية نتيجة لاختلاف تلك الثقافات وقد ينتج اطباع غريبة عن المجتمع العراقي مما يؤدي الى التفكك الاجتماعي والانحلال الاخلاقي، وإن العمالة الأجنبية تبعث بوجود الخطر الصحي على البيئة من خلال وجود الكثير منهم في بيئات غير صحية وعدم الاكتراث من جانبهم بالنظافة العامة أي نظافة المكان الذي يتواجدون فيه وعدم الإهتمام بنظافتهم الشخصية وهذه بدوره يؤدي الى إنتشار الأمراض ونتائج لا تحمد عقباها, وتؤثر العمالة الأجنبية سلبا من خلال الضغط على الخدمات العامة والتي صممت لإستيعاب عدد محدود من السكان أي عدد مواطني البلد أنفسهم وبالنتيجة يؤثر في تدني مستوياتها أو حرمان المواطن منها بسبب زيادة وجود العمالة الأجنبية.[١]

ومن المخاطر المهمة أيضا هي تأثير العمالة الاجنبية على الهوية العربية وهي لغة الدولة الام وهي بالطبع لغة المجتمع العراقي [٢]. وتجدر الاشارة هنا الى إن العمال الاجانب وطول مدة بقائهم يؤثرون بصورة مباشرة أو غير مباشرة على اللغة العربية في تعاملهم أو حتى في التخاطب مع افراد العمل وصاحب العمل نفسه وبهذه الحالة يلجأ المواطن العراقي الى تغيير لغته لتسهيل فهم العامل الاجنبي. وحتى عند التعامل مع هذه العمالة (الاجنبية) تترك سلوكيات ومصطلحات لغوية غريبة على اللغة العربية وهذا يرجع الى استقبال وتوظيف اعداد كبيرة من العمالة الوافدة.

ومن المخاطر التي تتركها العمالة الاجنبية من الناحية الاجتماعية هي إن العامل الاجنبي قد يأتي بعقائد لا تتناسب مع المجتمع العراقي وقد يكون بعضهم مصاب بأمراض معدية تؤثر سلبا في صحة المواطنين العراقيين بالاضافة الى ذلك تراكم عمالة أسيوية معظمها من الرجال العزاب يمكن أن يسبب زيادة في وقوع الجرائم الاخلاقية, وفي نفس السياق تهرب بعض من العمال الاجانب من مغادرة البلاد بعد انتهاء عقود عملهم قد يؤدي الى فوضى وارتكاب جرائم يصعب كشفها حيث يؤدي الاعتماد الكبير على الايدي العاملة الاجنبية (المهاجرة) والتي تكون رخيصة التكلفة الى حالة من التمادي في استخدام هذه العمالة وبالتالي ابتعاد العراقيين انفسهم عند العديد من الاعمال والتي تكون من حقهم أولا وأخيرا لاسيما بالاعمال ذات الطابع الحرفي واليدوي.[٣]

---

[١]. حيدر شامان الصافي, العمالة الوافدة بين الرفض والقبول, مقال منشور في مركز النور للدراسات, تشرين الثاني, ٢٠٠٩, على الرابط الالكتروني الاتي:تاريخ اخر زيارة٧-٦-٢٠٢٠الساعة٣عصرا.

http://www.alnoor.se/

[٢]. عبد الرحمن علي عبد الرحمن, العمالة الاجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي, الطبعة (بلا)، ط, مكتبة مدبولي, القاهرة , ١٩٩٧, ص١١٧.

[٣]. نبيل جعفر عبد الرضا , مصدر سبق ذكره.

ثانيا : المخاطر الاقتصادية

أما عن المخاطر الاقتصادية التي يمكن أن تسببها العمالة الاجنبية فهي متعددة جدا والتي تؤثر بشكل كبير على أمن وإقتصاد المجتمع العراقي ومن أهمها :

١. إرتفاع مشكلة البطالة بين مواطني الدولة بسبب منافسة الايدي العاملة الأجنبية في سوق العمل, وهذا بدوره يؤدي الى عدم تحقيق الامن الوظيفي وبالتالي إرتفاع معدلات الجرائم[١]. وكما هو معروف إن البطالة تعد من أكثر المشاكل التي تسعى الدول الى حلها بإتباع مختلف الوسائل من أجل القضاء عليها وبشكل نهائي, لأنها تؤثر بشكا خطير على الاقتصاد القومي والامن القومي ولانها تبدأ بالفقر وتنتهي بالانحراف وإرتكاب الجرائم بالاضافة الى أثارها الغير جيدة سواء من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية الاخرى. حيث إن الزيادة في استقبال العمالة الوافدة الى العراق والاعتماد عليها يعتبر منافسا قويا للعمالة الوطنية العراقية والتي بالنهاية تعتبر زيادة في معدلات البطالة.

٢. زيادة نسبة التحويلات المالية للعمالة الاجنبية الى بلدانها الأم حيث تشكل هذه التحويلات استنزافا وخطرا على موارد العراق من ناحية تسرب مخزونا كبيرا من العملات الاجنبية الصعبة الى الخارج, وكان من نتيجة حجم التحويلات المالية النقدية الكثيرة إنها تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة وهذه التحويلات لها أثار إقتصادية خطيرة جدا ومباشرة على الاقتصاد العراقي لما تحدثه من نقص في السيولة المحلية ليزيد ويقوي إقتصادات دول أخرى وذلك من خلال دعم الاقتصاد في دول العمالة الاجنبية, وتعزيز ميزان العملات الصعبة فإنها توفر مورد إقتصادي جيد جدا يساعد على تعزيز الدخل القومي في دولها وهو الامر الذي يؤدي الى نقص في الاحتياطي الاجنبي في العراق.

٣. من الممكن أن تعتمد الشركات المحلية والاجنبية المستثمرة على العمالة الاجنبية في المستقبل نتيجة لإنخفاض التكاليف وزيادة الارباح مما يؤدي الى تقليل فرص العمل أمام العمالة الوطنية .

٤. يؤدي ارتفاع أعداد العمالة الاجنبية الى زيادة الضغط على السلع والخدمات , وذلك يكون من خلال إن العمالة الاجنبية تحصل على خدمات التعليم والصحة واستخدام المرافق العامة بدون مقابل و بمقابل قليل جدا وهذا بدوره يؤدي الى رفع معدلات الانفاق الحكومي العام وذلك لدعم

---

[١] .بان علي حسين, العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي(التحديات والحلول), مجلة الاقتصادي الخليجي, العدد٢٤, البصرة, ٢٠١٣, ص٢.

تلك الخدمات التي تستهلكها هذه العمالة وبالنتيجة يؤدي الى إرتفاع العجز في الميزانية العامة للدولة .

٥. وجود العمالة الاجنبية وبأعداد هائلة جدا يؤدي الى إعاقة تطوير برامج التنمية البشرية المستدامة وذلك لانخفاض أجورهم وهذا يعيق تشغيل العمال العراقيين وتأهيلهم لسد احتياجات العراق من عدد العمال لوجود عمالة أجنبية مدربة ومجهزة وبإجور منخفضة جدا وبالنهاية حرمان العمالة العراقية من فرصة تطوير قدراتها ومهاراتها. [١]

ثالثا : المخاطر الأمنية والسياسية

يعتبر الأمن من أهم وأكثر متطلبات الحياة الاجتماعية والتي تتساوى مع كل الإحتياجات الاخرى بل تتجاوزها الى أبعد من ذلك وتعتبر المناخ اللازم لإمكانية إشباع الحاجات الاخرى التي يستحيل أمكانية الوصول اليها إلا في جو أمن ومستقر, لذلك يعتبر الأمن من أهم إحتياجات الافراد والمجتمعات كافة وفي وجود العمالة الاجنبية بهذا العدد المتزايد يؤدي الى ظهور جرائم عدة مثل السرقة وهروب الخادمات وغيرها.

إذ يعتبر الجانب الأمني والسياسي من أكثر الإمور خطورة لإرتباطه بكيان الدولة واستقرارها الأمني والاجتماعي والسياسي والاقتصادي, وإذا نظرنا الى الجانب الأمني نجد إن تزايد دخول العمالة الأجنبية بدأ يشكل خطرا على إسترتيجية الدولة الخارجية وتهديدا لأمنها القومي الداخلي ويكون هذا واضحا في أوقات الحروب والازمات الداخلية والتي تتغير فيها ظروف العمل الى حالة يمكن أن توصف بالضعيفة مما يؤدي الى إضطرار العمالة الاجنبية الى مغادرة البلاد , وبالتالي تؤثر هذه المغادرة بشكل سلبي على عمليات الأنتاج وخاصة في القطاعات التي تعتمد على هذه العمالة بشكل رئيسي. ومن المعلوم إن الفرد بكل الاحوال يبقى متمسكا بعاداته وتقاليده ولكن العمالة الاجنبية تحمل عادات وتقاليد تختلف إختلافا كبيرا عن عادات البلد الذي يعمل فيه وهي بطبيعة الحال تشكل خطرا واضحا على أمن وسلامة المجتمع العراقي والتي قد تنشر جرائم السرقة والرشوة والتزوير والقتل وترويج المخدرات بالاضافة الى جرائم التجسس من قبل العمالة الاجنبية. ويمكن الاشارة هنا الى إن وجود العمالة الاجنبية يشكل تهديدا حقيقيا شديد الخطورة لأمن واستقرار الدولة التي تستقبل هذه العمالة إذ يمكن أن تقوم بمظاهرات واحتجاجات لتحسين ظروف عملها وقد تقوم بالاضرار بالممتلكات العامة, بالاضافة الى ماتقدم يمكن لدول تلك العمالة أن تتدخل مباشرة في شؤون الدول المستضيفة لها من خلال حجج عدة منها المطالبة بحماية

---

[١]. أسيل عمر مسلم , مصدر سابق , ص ٥٧٢_٥٧٤ .

رعاياها وتحسين أوضاعهم المعاشية من جانب ومن جانب أخر تتدخل هذه الدول لحماية مصالحها بشكل رئيسي.

وفيما يخص الجانب السياسي إذ يوجد هناك تأثير متبادل بين العمالة الاجنبية والعلاقات السياسية للدول التي توجد فيها هذه العمالة حيث يمكن أن تقوم هذه العمالة بدور بارز وواضح في الجوانب السياسية الى حد خلق التأزم في العلاقات بين حكومة العمالة الاجنبية وبين حكومة العراق , ومن ناحية أخرى فإن توظيف العمالة الوافدة من قبل دولها الأم وذلك من أجل تهديد استقرار الدولة التي تذهب اليها هذه العمالة عن طريق تشجيعها على العنف والتخريب أو القيام بإضرابات للمطالبة بالمستحقات المالية لها أو لمساواتها مع العمالة الوطنية وهذما يؤدي الى الاضرار الشديد بمصلحة الدولة السياسية. وهذا يعني إن هناك تأثير متبادل بين العمالة الاجنبية والعلاقات السياسية للدول المعنية أي التي تستقبل هذه العمالة إذ تستطيع العمالة الأجنبية أن تقوم بدور مهم جدا في الجانب السياسي الى حد وصول العلاقات بين حكومة دول العمالة وحكومة الدول المستقبلة لها الى مرحلة التأزم وهذه بدوره يؤدي الى التأثير على سمعة الدول داخل المجتمع الدولي [١] , والجدير بالذكر هنا إن العمالة الأجنبية قد تؤدي الى ضياع الهوية الثقافية بإختلاط نماذج ثقافية متباينة بالثقافة المحلية الوطنية والذي بدوره قد يؤثر على السياسة العامة للدولة وأيضا تؤثرالعمالة الأجنبية سلبا من ناحية إمكانية ظهور أنماط حياتية جديدة من خلال العادات والسلوكيات التي يمكن ان يعتاد على استخدامها العمال الاجانب والتي قد تؤثر على التماسك الاجتماعي الوطني الداخلي وبالتالي يؤدي الى تذمر المواطنين من حياتهم الداخلية واندفاعهم للهجرة الى خارج البلد.

وهذا يعني بالنهاية إزدياد نسبة البطالة وتعطيل الايدي العاملة العراقية ونقص حاد في الدخل اليومي لدى العامل العراقي، الامر الذي يؤثر بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد, ولاتقف الاضرار عند هذا الحد بل انها تمتد الى حدوث مشاكل اجتماعية واقتصادية خطيرة نظرا للحاجة المادية الشديدة والتفرغ الوقتي الدائم وسوء السلوك بعض الاحيان الذي يتركه العامل الاجنبي بأخذه مكان العامل العراقي للعمل داخل بلده، كما انها من المؤثرات السياسية للشباب العاطل عن العمل بسبب كثرة العمالة الاجنبية الوافدة للبلد على تقبل نظام الحكم او الانقلاب عليه نظرا لانها أي الحكومة سمحت للقطاع الخاص بجلب اكبر عدد من العمالة الاجنبية الى الداخل وبالتالي ازدياد نسبة البطالة.[٢]

---

[١]. بان علي حسين المشهداني , مصدر سابق, ص٢.

[٢].جمانة جاسم الاسدي, احلال العمالة العراقية, مقالة منشورة في مجلة كلية القانون- جامعة كربلاء, ايار ٢٠٢١.

مما تقدم يمكن القول ان هناك اثار جمة للعمالة الاجنبية على واقع العمال في العراق حيث ان ازدياد اعداد العمال الاجانب سوف يؤدي الى ازدياد حالات الفقر والبطالة وكذلك الى تقليل فرص العمل بالنسبة الى العمال والخريجين العراقيين.

الخاتمة :

يمكن القول، ان توافد العمالة الاجنبية الى العراق بهذه الاعداد الكبيرة قد اثر على العمالة الداخلية من حيث توفر فرص العمل وإستغلالها، وهذا من حقوق العامل المحلي من غيره من العمالات الأخرى, كما إن الأسباب التي أدت الى مجيء العمالة الأجنبية للعراق هي عديدة منها قبولها بأقل الإجور لأي عمل يعرض عليها ومهما كانت طبيعة هذا العمل ورفض العمالة الداخلية لأعمال يمكن إعتبارها إنها تقلل من قيمة وإعتبار شخصية العمال المواطنيين داخل العراق.

النتائج :

١. أصبحت ظاهرة وجود العمالة الأجنبية ثقافة عراقية للمرحلة المقبلة أوجدتها ظروف إقتصادية وإجتماعية رغم كونها على حساب العمالة الداخلية التي تعاني وضعا إقتصاديا صعبا في إيجاد فرصة عمل للعيش في بلده .
٢. من نتائج وجود العمالة الأجنبية في العراق هو الازدياد المستمر والمرتفع للبطالة والذي أصبح يعاني منه أغلب العمال العراقيين وذلك لقبول أغلب العمالة الاجنبية بأي عمل مهما كانت ظروفه حيث من شأن هذه العمالة أن تسهم في في إرباك سوق العمل وإدخال البلاد في أزمات إقتصادية ومالية جديدة وخطيرة .
٣. تتصف العمالة الاجنبية بخصائص منها تدني المستوى التعليمي والثقافي لها وهذا يعني إنها لاتطلب إجورا مرتفعة مثل العمالة الوطنية.
٤. إن إستقدام العمالة الأجنبية بهذا العدد الهائل وصدور إجراءات وظوابط قانونية بشكل متعجل كان له الأثر الكبير وردود أفعال عديدة معظمها يتجه مع إيقاف هذا النوع من العمالة .
٥. يؤدي وجود العمالة الاجنبية الى إرتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة والحد من قدرتها على توفير فرص عمل للمواطنين والخريجين لسوق العمل لما لها من تبعات وأثار سلبية على عملية العرض والطلب للعمالة الوطنية .
٦. تؤثر العمالة الأجنبية على وحدة المجتمع وتماسكه ومن خلال إنتشار العادات والتقاليد الجديدة والغريبة عن المجتمع العراقي ومنها زيادة استخدام اللغة الإنكليزية بدلا من اللغة الأم وهي اللغة

العربية وأيضا زيادة إنتشار الجرائم ومنها جريمة السرقة , ,قد يكون بعضهم مصابا بأمراض معدية تؤثر سلبا على صحة المواطنين العراقيين .

التوصيات :

توصلنا من خلال البحث الى مجموعة من التوصيات وهي :

١. إلزام الشركات الاجنبية بالاستعانة بالعمالة الوطنية العراقية بعد إجراء التدريب والتأهيل الضروري لإنجاز المشاريع الحكومية ومنها القطاع النفطي والذي يقدر حجم العمال الأجانب في الى حوالي (٧٤) الف عامل في الوقت الذي يوجد في العراق الالاف الخريجين من دون عمل .
٢. التعاون وتقوية العلاقات ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص من ناحية تشغيل المعامل والمشاريع المتوقفة وذلك كله من أجل تشغيل اليد العاملة العراقية والحد بأكبر قدر ممكن من البطالة .
٣. العمل على التقليل من تشغيل العمالة الأجنبية رغم كونها قد تكون أكثر قدرة وفاعلية وإخلاص في العمل إلا إن ذلك يؤدي الى دفع المعدلات العالية من العمالة العراقية بإتجاه المنافسة وهذا يعني حرصهم على تقديم جهود أكثر من أجل العمل بإخلاص ووفاء أكثر للوطن للإستمرار في شغل الوظائف العامة بدلا من العمالة الأجنبية .
٤. تركيز الجهد على تخصيص مكافأت مالية بين فترة وأخرى لتحفيز قطاع الإسكان لما لهذا القطاع من تأثير على توفير فرص عمل أكثر لشرائح متعددة من العمالة الوطنية في العراق .
٥. تشجيع العمالة الداخلية للعمل داخل العراق من خلال معالجة الأخطاء التي يمكن أن توجد في قطاع العمل الخاص من أجل زيادة الرغبة في العمل داخل هذه المؤسسات وتوفير المزايا الجيدة فيها مثل توفير الحماية الاجتماعية بضمنها الحماية الصحية وضمان التقاعد وتوفيرها من خلال إصدار قرارات بهذا الشأن .
٦. تفعيل عمل مؤسسات حكومية لتدريب وتأهيل الكوادر الحرفية والذين لا يلكون قدر كافي من التعليم لتسهيل دخولهم في سوق العمل وبالتالي حصولهم على فرص عمل مناسبة .
٧. التشديد على اجراءات الجهات المختصة بإصدار تشريع وتنظيم قانوني يعمل على تنظيم كيفية دخول العمالة الأجنبية الى العراق إذ يجب أن تكون بالطرق المحددة قانونا ووضع قواعد أساسية يتم السير عليها في معاملة العمال الأجانب وكيفية عملهم , ووضع العقوبات المناسبة في حال

مخالفة هذه القوانين من قبل الشركات التي تجلب هذه العمالة أو من قبل العمال الأجانب أنفسهم .

٨. يقترح على السلطات التنفيذية المختصة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ان تعمل بجهود حثيثة على فرض قيود صعبة على القطاع الخاص وايضا القطاع العام عند تشغيل العمال الاجانب في العراق.

٩. عدم السماح للعمال الأجانب الدخول للعراق الا عند وجود حاجة قصوى وفي الاعمال التي تتطلب مهارة وخبرة غير متوفرة لدى العامل العراقي, وهذا من شأنه أن يتيح للعامل العراقي للحصول على عمل في بلده , وهذا الحق يعتبر حقا شرعيا دستوريا وفق ما نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م في مادته ٢٢ التي نصت على إن : "العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة" .

المصادر:

أولا: الكتب:

١. عبد الرحمن علي عبد الرحمن, العمالة الاجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي, بلا ط, مكتبة مدبولي, القاهرة, ١٩٩٧.

د. غالب علي الداووي, شرح قانون العمل وتعديلاته, ط٣, دار وائل للنشر, الاردن, ٢٠٠٤. ثانيا: **البحوث:**

١. عفراء الامين، مي عبد الله واخرون, العمالة الوافدة وأثرها على معدلات البطالة في السودان بالتركيز على قطاع الخدمات (٢٠١٠-٢٠١٥), بحث تخرج, مجلة كلية الدراسات التجارية, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, ٢٠١٧.

٢. مجاهد رشيد, أثر دوافع العمل والتحفيز كوسيلة لتحقيق الرضا الوظيفي والأدراء في العمل, الجزائر, بحث منشور في جامعة التكوين المتواصل.

٣. مي حمودي عبد الله, واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام (٢٠٠٣) وسبل معالجتها, بحث منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة, بغداد, العدد ٣٧, ٢٠١٣.

٤. كميلة عبد الواحد هادي, مستويات البطالة المرتفعة في الاقتصاد العراقي ودور العمالة الاجنبية الرخيصة, مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية –جامعة كربلاء, تشرين الثاني, ٢٠١٩.

٥. د.حنان عبد الخضر, ايمان عبد الكاظم, البطالة في الاقتصاد العراقي الاثار الفعلية والمعالجات المقرحة, بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادراية ,كلية الادارة والاقتصاد _ جامعة الكوفة ,المجلد٥, العدد ١٦, أب ٢٠١٠.

٦. د. بسمة رحمن عودة, العمالة الوافدة في العراق الاسباب والاثار,دراسة إجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية, بحث منشور في مجلة أوروك للعلوم الانسانية, جامعة المثنى, مجلد٨, العدد٣, ٢٠١٥.

٧. نجم قاسم حسين, دراسة عن الفقر والبطالة في العراق... متلازمة الازمات, المؤتمر العلمي الأول, وزارة العمل والشؤون الاجتماعية , بحث منشور في مجلة المؤتمر, أيلول ٢٠١٦.

٨. أسيل عمر مسلم, التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق (دراسة مقارنة), مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, كلية القانون – جامعة بابل, المجلد ٩, العدد ٣ , ٢٠١٧.

٩. بان علي حسين المشهداني, العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي (التحديات والحلول), مركز دراسات البصرة والخليج العربي, مجلة الاقتصادي الخليجي, العدد٢٤, ٢٠١٣.

١٠. كميلة عبد الواحد هادي , مستويات البطالة المرتفعة في الاقتصاد العراقي ودور العمالة الاجنبية الرخيصة ,مجلة مركز الدراسات الاستراتيجية –جامعة كربلاء ,ت٢ ٢٠١٩.

١١. جمانة جاسم الاسدي, احلال العمالة العراقية, مقالة منشورة في مجلة كلية القانون– جامعة كربلاء, ايار ٢٠٢١.

ثالثا: القوانين

١. قانون العمل العراقي النافذ رقم(٣٧لسنة٢٠١٥).

٢. التعليمات الخاصة بممارسة الاجانب العمل في العراق رقم (١٨ لسنة ١٩٨٧).

٣. قانون إقامة الاجانب العراقي رقم (١١٨ لسنة ١٩٨٧).

٤. قانون الاستثمار العراقي النافذ رقم١٣لسنة٢٠٠٦.

رابعا: الانترنت:

١. معجم المعاني العربية, معجم عربي عربي, على الرابط التالي: تاريخ اخر زيارة ٢١-١٠-٢٠٢٢الساعة٥عصرا. https://www.almaany.com

٢. نبيل جعفر عبد الرضا , العمالة الاجنبية في العراق , الحوار المتمدن , العدد ٦٠٧٦ , ٢٠١٧ , على الرابط الالكتروني التالي : تاريخ اخر زيارة ٣٠-٥-٢٠٢٠ الساعة ١٠صباحا. http://www.ahewar.org/

٣. القاضي عامر حسن شنته , عمالة وافدة , مقالة منشورة على موقع مجلس القضاء الاعلى , أيلول ٢٠١٩ , على الرابط الالكتروني التالي : تاريخ اخر زيارة ٦-٦-٢٠٢٠الساعة ١ظهرا. https://www.hjc.iq/

٤. زهراء جبار الكناني, العمالة الأجنبية في العراق: طوفان بشري يغرق العاطلين عن العمل, شبكة النبأ المعلوماتية, أب ٢٠١٦ على الرابط الالكتروني التالي: تاريخ اخر زيارة ٦-٦-٢٠٢٠الساعة٣ظهرا. https://m.annabaa.org/

٥. وسيم باسم , اليد العاملة في العراق : الاجنبية أفضل لأنها أقل كلفة , مجلة إيلاف الالكترونية , ك١ , ٢٠١٢ , على الرابط الالكتروني التالي : تاريخ اخر زيارة ٧-٦-٢٠٢٠,الساعة ١٠صباحا. https://elaph.com/Web/news

٦. مناف الساعدي , العمالة الاجنبية في العراق _ أحد أسباب إرتفاع معدل البطالة , موقع DW ثقافة ومجتمع , حزيران ٢٠١١ , على الرابط الالكتروني التالي : تاريخ اخر زيارة٧-٦-٢٠٢٠الساعة١٢ظهرا. https://www.dw.com/ar

٧. حيدر شامان الصافي , العمالة الوافدة بين الرفض والقبول , مقالة منشورة في مركز النور للدراسات , تشرين الثاني , ٢٠٠٩ , على الرابط الالكتروني التالي : تاريخ اخر زيارة٧-٦-٢٠٢٠الساعة٣عصرا http://www.alnoor.se/

٨. عادل عبد الزهرة , الضمانات الاجتماعية في ضوء برنامج الحزر الشيوعي العراقي , موقع الحزب الشيوعي العراقي,شباط ,٢٠٢٠,على الرابط الالكتروني التالي: تاريخ اخر زيارة ٢-٦-٢٠٢٠الساعة ٧مساءا. https://www.iraqicp.com/

٩. بلا , العمالة الوافدة تفاقم مشكلة البطالة في العراق , وكالة يقين الاخبارية , حزيران٢٠١٧, على الرابط الالكتروني التالي: تاريخ اخر زيارة ٢-٦-٢٠٢٠ الساعة ٥عصرا/https://yaqein.net

١٠. عادل عبد الزهرة شبيب , هل تؤثر العمالة الاجنبية الوافدة على الفرص في العراق , مقالة منشورة في جريدة الزمان , شباط٢٠١٩, على الرابط الالكتروني التالي: تاريخ اخر زيارة ٢-٦-٢٠٢٠الساعة ٧مساءا https://www.azzaman.com/

١١. نبيل جعفر عبد, العمالة الاجنبية في العراق, مقالة منشورة على موقع الحوار المتمدن, كانون الاول, ٢٠١٨, على الرابط الالكتروني التالي: تاريخ اخر زيارة ٥-٦-٢٠٢٠الساعة٩صباحا. http://www.ahewar.org/

Sources:

First: Books:

1. Abdul Rahman Ali Abdul Rahman, Foreign Labor and Its Social and Political Impact on the Arabian Gulf Region, Bla I, Madbouly Bookshop, Cairo, 1997.

Dr.. Ghaleb Ali Al-Dawwi, Explanation of the Labor Law and its Amendments, 3rd Edition, Wael Publishing House, Jordan, 2004. Second: Research:

1. Afra Al-Amin, Mai Abdullah and others, Expatriate labor and its impact on unemployment rates in Sudan, focusing on the services sector (2010-2015), graduate research, Journal of the College of Business Studies, Sudan University of Science and Technology, 2017.
2. Mujahid Rashid, The Impact of Work Motivation and Motivation as a Means of Achieving Job Satisfaction and Management at Work, Algeria, research published at the University of Continuing Training.
3. Mai Hamoudi Abdullah, The Reality and Causes of Unemployment in Iraq after a year (2003) and ways to address it, a research published in the Baghdad College Journal of University Economic Sciences, Baghdad, Issue 37, 2013.
4. Kamila Abdel Wahed Hadi, High levels of unemployment in the Iraqi economy and the role of cheap foreign labor, Journal of the Center for Strategic Studies - University of Karbala, November, 2019.
5. Dr. Hanan Abdel-Khader, Iman Abdel-Kadhim, Unemployment in the Iraqi Economy, Actual Effects and Proposed Treatments, research published in Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics - University of Kufa, Volume 5, Issue 16, August 2010.

6. d. Basma Rahman Odeh, Expatriate labor in Iraq, causes and effects, a social field study in the city of Diwaniyah, research published in Uruk Journal of Human Sciences, Al-Muthanna University, Volume 8, Issue 3, 2015.
7. Najm Qasim Hussain, A Study on Poverty and Unemployment in Iraq... The Crisis Syndrome, First Scientific Conference, Ministry of Labor and Social Affairs, research published in the conference magazine, September 2016.
8. Aseel Omar Musallam, Legal Regulation of Expatriate Workers to Iraq (Comparative Study), Al-Mohaqiq Al-Hali Journal for Legal and Political Sciences, College of Law - University of Babylon, Volume 9, Number 3, 2017.
9. Ban Ali Hussain Al-Mashhadani, Employment in the Gulf Cooperation Council Countries (Challenges and Solutions), Center for Basra and Arabian Gulf Studies, Gulf Economic Journal, Issue 24, 2013.
10. Kamila Abdel Wahed Hadi, High levels of unemployment in the Iraqi economy and the role of cheap foreign labor, Journal of the Center for Strategic Studies - University of Karbala, Vol. 2 2019.
11. Jumana Jassim Al-Asadi, The Replacement of Iraqi Labor, an article published in the Journal of the College of Law - University of Karbala, May 2021.

Third: Laws

1. The Iraqi Labor Law in force No. (37 of 2015).
2. Instructions for foreigners to practice work in Iraq No. (18 of 1987).
3. Iraqi Foreigners Residence Law No. (118 of 1987).
4. The Iraqi Investment Law in force No. 13 of 2006.

Fourth: the Internet:

1. A dictionary of Arabic meanings, an Arabic-Arabic dictionary, on the following link: The date of the last visit is 10-21-2022 at 5 pm. https://www.almaany.com
2. Nabil Jaafar Abd al-Ridha, Foreign Employment in Iraq, Al-Hiwar Al-Motadun, Issue 6076, 2017, on the following electronic link: the date of the last visit 30-5-2020 at 10 am. http://www.ahewar.org/
3. Judge Amer Hassan Shanteh, expatriate worker, article published on the website of the Supreme Judicial Council, September 2019, on the following electronic link: the date of the last visit 6-6-2020 at 1:00 p.m. https://www.hjc.iq/
4. Zahraa Jabbar Al-Kinani, Foreign Labor in Iraq: A Human Flood Drowning the Unemployed, Al-Naba' Information Network, August 2016 on the following electronic link: The date of the last visit is 6-6-2020 at 3:00 p.m. https://m.annabaa.org/
5. Wassim Basem, Labor in Iraq: Foreign labor is better because it is less expensive, Elaph Electronic Magazine, K1, 2012, on the following electronic link: the date of the last visit 6-7-2020, at 10 am. https://elaph.com/Web/news
6. Manaf Al-Saadi, Foreign Labor in Iraq - One of the Reasons for the High Unemployment Rate, DW Culture and Society website, June 2011, on the following electronic link: Last visit date 6-7-2020 at 12 noon. https://www.dw.com/ar
7. Haider Shaman Al-Safi, Expatriate Workers Between Rejection and Acceptance, an article published in Al-Noor Center for Studies, November, 2009, on the following electronic link: Date of last visit 6-7-2020 at 3 pm http://www.alnoor.se/
8. Adel Abdel-Zahra, Social Guarantees in Light of the Iraqi Communist Predictor Program, the website of the Iraqi Communist Party, February

2020, at the following electronic link: the date of the last visit 2-6-2020 at 7 pm. https://www.iraqicp.com/

9. No, expatriate workers exacerbate the problem of unemployment in Iraq, Yaqein News Agency, June 2017, on the following electronic link: the date of the last visit 2-6-2020 at 5 pm https://yaqein.net/
10. Adel Abdel-Zahra Shabib, Does expatriate foreign labor affect opportunities in Iraq, an article published in Al-Zaman newspaper, February 2019, on the following electronic link: Date of last visit 2-6-2020 at 7 pm https://www.azzaman.com/
11. Nabil Jaafar Abd, Foreign Employment in Iraq, an article published on the Civil Dialogue website, December, 2018, at the following electronic link: The date of the last visit is 5-6-2020 at 9 am. http://www.ahewar.org/